E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/19
7 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

مسائل التنسيق: تقارير هيئتي التنسيق

التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٣

موجز

يعرض التقرير الحالي على لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي نظرة شاملة لأنشطة لجنة التنسيق الادارية منذ نهاية دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣. ويوجز التقرير حصيلة نظر لجنة التنسيق الادارية في عدد من مسائل السياسة العامة، لا سيما تلك المتعلقة بتدفقات الموارد والتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج التنمية، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاجراءات الأخرى المتخذة لتعزيز فعالية أجهزته الفرعية. كما يقدم معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ونتائج السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية. وما زالت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والمسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين تلقى اهتمام لجنة التنسيق الادارية، وتظهر نتيجة مداولاتها بشأن هذه المسائل في التقرير الحالي، الذي يوجز أيضا عناصر برنامج لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٤.

040594 050594 94-16900

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
تصدير من الأمين العام			٤
مقدمة			٥
أولا -	مسائل السياسة العامة فيما يتصل بتدفقات الموارد والتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج التنمية	٢ - ٨	٥
ثانيا -	متابعة الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ بشأن أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية	٩ - ١٨	١٠
ثالثا -	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩ - ٤٢	١٣
	ألف - التقدم المحرز في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٢٤ - ٣٦	١٤
	باء - الاحتياجات والآليات المالية	٣٧ - ٤٢	١٨
رابعا -	نتائج المجموعة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية	٤٣ - ٤٧	٢٠
خامسا -	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٤٨ - ٥٧	٢١
	ألف - برنامج العمل	٤٨ - ٤٩	٢١
	باء - نظام المنسق المقيم	٥٠	٢١
	جيم - مذكرة الاستراتيجية القطرية	٥١	٢٢
	دال - النهج البرنامجي	٥٢	٢٢
	هاء - التنفيذ الوطني	٥٣	٢٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
واو - تطبيق نظام اللامركزية	٥٤	٢٣
زاي - التدريب على الأنشطة التنفيذية	٥٥ - ٥٧	٢٣
سادسا - المساعدة المقدمة الى البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة	٥٨ - ٦٦	٢٤
سابعا - المسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين	٦٧ - ٨١	٢٧
ألف - مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة	٦٧ - ٧٠	٢٧
باء - المسائل المالية	٧١ - ٨١	٢٨
ثامنا - عناصر برنامج لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤	٨٢ - ٩٠	٣١

تصدير من الأمين العام

الوثيقة الحالية هي التقرير الشامل السنوي الثالث الذي تقدمه لجنة التنسيق الادارية منذ أن تسلمت رئاسة هذه اللجنة بوصفي أمينا عاما للأمم المتحدة.

وإنني لأشعر بتشجيع كبير بالدعم الذي تم الاعراب عنه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعملية اصلاح أساليب عمل لجنة التنسيق الادارية وتبسيط أجهزتها الفرعية، وهو ما غطاه تقرير السنة الماضية. والحقيقة، إن الاصلاح بدأ يثمر. وهذا الاصلاح يؤدي إلى زيادة الكفاءة في أعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ويسهم في زيادة فعالية التحضير لأعمال لجنة التنسيق الادارية نفسها وفي تحقيق انتقاء أكبر لهذه الأعمال وتركيز أشد عليها.

وأنا على ثقة من أن لجنة التنسيق الادارية سوف تقدم، بنتيجة ذلك، خدمة أكبر إلى الدول الأعضاء في كفالة استجابة أنشطة منظمات الأمم المتحدة لاحتياجاتها المتغيرة بطريقة أكثر تنسيقا وفعالية.

وكما يلاحظ في هذا التقرير، ظلت متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية موضع التركيز الرئيسي في أعمال لجنة التنسيق الادارية. ومن الضروري أن تتم المحافظة على الزخم الذي نشأ في ريو. ومن المهم أيضا كفالة أن تبني المؤتمرات العالمية المقبلة - بدءا من مؤتمر السكان إلى مؤتمر القمة الاجتماعي والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة - بعضها على بعض، وعلى حصيلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتعمل على إنشاء أطر أكثر شمولا لتنسيق أعمال التنمية التي تضطلع بها المنظومة.

إن أحد التحديات الأساسية التي تواجه لجنة التنسيق الادارية، إذ تتجاوز حدود أهداف كل من هذه المؤتمرات، هو العمل بطرق جديدة تكون أكثر فعالية لمعالجة المسائل التي يتزايد تعقيدها وتتعلق بقطاعات متعددة. ولدى تحقيق ذلك، يجب أن يستفاد على نحو كامل من الولايات المحددة لمختلف الوكالات التي تتكون منها المنظومة والاسهامات المتفاوته التي تقدمها. وفي الوقت ذاته، ينبغي وضع طرائق جديدة لكفالة أن تكمل هذه الاسهامات بعضها بعضا وتقوي بعضها بعضا وتخدم في التوصل الى نهج شاملة إزاء التنمية في جميع أبعادها المترابطة.

ويتطلب هذا الأمر إلتزاما بتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات على جميع المستويات.

إن التقرير الحالي هو دليل آخر على الاهتمام المتواصل الذي توليه أجهزة لجنة التنسيق الادارية للهدف الهام الذي يتمثل في تحسين التنسيق على الصعيد القطري، فضلا عن اهتمامها بالقضايا العالمية. وإن قرارات الجمعية العامة الصادرة مؤخرا، إذ تؤكد الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على تحسين كفاءة النظام الانمائي للأمم المتحدة وتحقيق الانسجام فيه على المستوى الوطني، توفر التوجيه الحكومي - الدولي اللازم لهذه الجهود. وإن مواصلة تعزيز نظام المنسقين المقيمين هو من بين الأهداف الهامة.

وبينما تجري متابعة هذه المبادرات المختلفة، شرعت بتحريك الحوار من جديد مع الرؤساء التنفيذيين بشأن الاحتياجات والشروط اللازمة لتحسين التنسيق على الصعيد الاقليمي، مستفيدا من دور لم يستفد منه حتى الآن إلا جزئيا، ينطوي على أهمية وتؤديه اللجان الاقليمية بوصفها جهات حفازة لوضع استراتيجيات اقليمية أكثر اتساقا على نطاق المنظومة. وإن أحد اهتماماتي الرئيسية تعبئة الموارد الاقليمية دعما للتنمية العالمية، والاستفادة على نحو كامل من الفرص المتاحة بالنسبة للنهج والحلول الاقليمية لمشاكل التنمية التي تعالجها المنظومة.

ويوجز الفصل الأخير من هذا التقرير نطاق المسائل التي ستتناولها لجنة التنسيق الادارية في الأشهر القادمة. وستوفر آراء الدول الأعضاء وتعليقاتها على الأعمال المنجزة في السنة الماضية وعلى توجه لجنة التنسيق الادارية في أنشطتها المقبلة مصدرا أساسيا لتوجيه أعمال اللجنة.

مقدمة

١ - لم يكتف التقرير الشامل السنوي لعام ١٩٩٢ بتغطية أعمال لجنة التنسيق الادارية عن تلك السنة فحسب، بل غطى أيضا، على أساس استثنائي، المقررات التي اتخذت في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٣. لذلك فإن التقرير الحالي يشمل حصيلة أعمال لجنة التنسيق الادارية منذ نهاية دورتها العادية الأولى في عام ١٩٩٣. ويتناول التقرير في الفرع الأول مسائل السياسة المتعلقة بتدفقات الموارد والتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج التنمية. ويتناول الفرعان الثاني والثالث متابعة استنتاجات لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ بشأن أداء لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويحتوي الفرع الرابع على مناقشة لنتيجة السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية. ويعالج الفرع الخامس الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ بينما يعالج الفرع السادس المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، كما يعالج الفرع السابع المسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين. أما الفرع الثامن فيبرز عناصر برنامج لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩٤.

أولا - مسائل السياسة العامة فيما يتصل بتدفقات الموارد والتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج التنمية

٢ - تناولت لجنة التنسيق الادارية، طيلة السنتين الماضيتين، المسائل الهامة في البرنامج الدولي وأثرها على منظومة الأمم المتحدة في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال تتعلق بدور المنظومة في سياق التحديات الجديدة للتسعينات، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتقديم المساعدة الطارئة والانسانية، وإضفاء طابع الاستمرارية على التنمية. وقد تمت تغطية حصيلة نظر لجنة التنسيق الادارية في هذه البنود في التقريرين الشاملين السنويين لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٣ - وقد أجرت اللجنة، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٣، مناقشة واسعة النطاق تركزت على مسائل السياسة العامة وتناولت مواضيع تدفقات الموارد والتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج التنمية.

٤ - وقد افتتح الأمين العام هذه المناقشات واستعرض بعض التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفاء لمسؤولياتها بموجب الميثاق إزاء تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذه التحديات وجود فجوة تزيد اتساعا بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛ والاتجاه نحو العمل العالمي الذي جعل من غير الممكن لأية دولة - أو مجموعة من الدول - أن تتحكم كليا ببيئتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وحالة "الارهاق" في المعونة الانمائية، التي تظهر في ركود تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية عند نصف النسبة المئوية ٠,٧ التي تستهدفها الأمم المتحدة.

٥ - وفي ضوء هذه الاتجاهات، واتساع الطلبات على منظمات الأمم المتحدة، وتكاثر الحاجات العاجلة القصيرة الأجل التي كادت تحول الاهتمام عن التنمية الطويلة الأجل، ازدادت، في رأي الأمين العام، ضرورة وضع أولويات تنفيذية على صعيد المنظومة.

٦ - وقد ظهر من المناقشات عدد من الخصائص الرئيسية للحالة الراهنة وآثارها السياسية:

(أ) أفلتت التدفقات المالية والتحول في القدرات الانتاجية وما يرتبط بها من تكنولوجيات من قيد المراقبة الفعالة حتى لدى أشد الدول قوة. وازدادت الهجرة الدولية زيادة ضخمة، فأحدثت تطورات اجتماعية جديدة. أما التدهور البيئي، وانتشار الأوبئة، وتجارة المخدرات الدولية، فقد أوجدت أزمة في السياسة العامة ودلت على الضرورة الحتمية للتعاون العالمي؛

(ب) غير أن المساعدة الانمائية الرسمية استمرت في الركود بالقيمة الحقيقية. وتناقصت تدفقات المعونة من البلدان المصدرة للنفط، كما أصبحت بلدان الاتحاد السوفياتي السابق متلقية للمعونة بعد أن كانت مقدمة لها؛

(ج) انخفض قسط المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف، على الرغم من أن الإقراض غير التساهلي المتعدد الأطراف قد ازداد. ورغم أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية قد نمت نموا ملحوظا وبات من المحتمل أن يستمر توسعها في المستقبل، لم تجتذب البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، سوى كمية ضئيلة من هذه التدفقات؛

(د) لقد تغيرت الحقائق السياسية الكامنة وراء التعاون الانمائي تغييرا جذريا: فبانتهاء الحرب الباردة، اختفت بعض الحوافز التي تدفع الى تقديم المساعدة الانمائية الرسمية والتي نشأت عن المنافسات بين الكتل. وكان لابد من ظهور أساس منطقي أشد ثباتا لتقديم المساعدة الانمائية الرسمية، في سياق اطار أوسع وأكثر شمولا للتعاون الانمائي الدولي؛

(هـ) ازداد عدد المطالبين بالمساعدة الانمائية الرسمية، وتصاعدت المطالب الملحة القصيرة الأجل على المساعدة الطارئة والمساعدة الانسانية الغوثية مع الزيادة في حالات الطوارئ سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر؛ فقد كان حوالي ١٩ مليون لاجئ وحوالي ٢٨ مليون من المشردين داخليا في العالم يحتاجون إلى المساعدة. وفي السنوات الخمس الماضية ارتفع قسط جميع المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المخصصة للمساعدة الغوثية من ١٨ في المائة إلى ٣٣ في المائة؛ كما زادت ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لحفظ السلم أكثر من الضعف، إذ ارتفعت من ١,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٢ إلى ما يقدر بـ ٣,٦ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٣.

٧ - وفي ضوء هذه الاتجاهات، ظهر من المناقشات عدد من الاستنتاجات السياسية التي تؤثر على التعاون الانمائي بصورة عامة وعلى منظمة الأمم المتحدة بصورة خاصة:

(أ) ليست التنمية شرطا مسبقا فحسب للسلم والأمن الدوليين بل هي الطريقة الوحيدة الراسخة والمنصفة والفعالة من حيث التكلفة للحيلولة دون حدوث منازعات. فالحاجة تدعو إلى اتباع نهج أكثر شمولا بكثير إزاء الأمن. كما يجب إيجاد طرق لتعزيز الروابط بين الاحتياجات الانسانية القصيرة الأجل والأهداف الانمائية الطويلة الأجل، ولا سيما في حالات المنازعات. وينبغي أن تنسج الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم على إثر المنازعات على طرفي السلسلة المتصلة التي تبدأ بالاغاثة وتصل إلى التعمير والتنمية؛

(ب) ومما له أهمية مساوية هو الحاجة إلى تغيير الشروط الدولية لتبادل السلع التي تواجهها البلدان ذات الدخل المنخفض، التي تفقد باستمرار قسطها في التجارة العالمية. ولا بد أيضا من تحسين أسعار السلع الأساسية، وفتح الأسواق للصادرات الآتية من تلك البلدان، وكفالة وضع شروط تجارية منصفة لها، نظرا لأن المكاسب الآتية من التجارة قد تفوق إلى حد بعيد، على الأقل في الأجل المتوسط، المنافع المتحصلة من المعونة الواردة من الغير؛

(ج) كانت هناك حجة اقتصادية قوية تؤيد الاستثمار في البلدان النامية، فقد أصبح عدد كبير من هذه البلدان بمثابة المحرك الجديد لنمو الاقتصاد العالمي في وقت تمر فيه الاقتصادات الصناعية الغربية بفترة انتكاس، وتظهر فيه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تدهورا كبيرا في إيراداتها. وإلى حد كبير، وفرت البلدان النامية المتسارعة النمو الأسواق الأسرع توسعا لصادرات الاقتصادات الصناعية؛ ومن شأن زيادة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أن يعود بفوائد عظيمة على كل مجموعات البلدان؛

(د) في ضوء ما أفادت به الخبرة المكتسبة من أن البرامج الجيدة التصميم من جانب البلدان ذات السجل الإداري المرموق هي التي تجذب التمويل اللازم، ينبغي أن تتمثل إحدى أولويات التعاون فيما بين الوكالات في مساعدة البلدان النامية على الارتقاء بقدراتها التصميمية وقدراتها الإدارية الشاملة. ومما له أهميته البالغة أيضا ما يمكن لمنظمات الأمم المتحدة، وهي تعمل مع بعضها البعض، أن تقوم به من دور في مساعدة البلدان النامية على إدماج عنصر اجتماعي قوي في وضع المفاهيم المتعلقة ببرامج الإصلاح وتصميم هذه البرامج وتنفيذها؛

(هـ) كانت هناك حاجة واضحة إلى تخصيص نصيب أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، ولا سيما الافريقية منها، والتي تجد صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لإنعاش النمو والتنمية، وليس لديها سوى فرص محدودة في جني مكاسب في الأجل القصير من تحرير التجارة؛

(و) ينبغي بالمثل تخصيص قدر أكبر من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الاجتماعي، ولا سيما للتنمية الريفية والقضاء على الفقر، وللفئات المحرومة والمهمشة. وثبت عجز القوى السوقية والسياسات التقليدية عن المعالجة الجذرية للمشاكل الاجتماعية. ولا بد من الأخذ بسياسات ابتكارية وإقامة شراكات جديدة مع المجتمع المدني والمنظمات الشعبية المحلية غير الحكومية من أجل تعزيز التنمية القائمة على المشاركة، وذلك في إطار الأولويات الوطنية؛

(ز) لا بد من زيادة التركيز على النهج عبر الحدودية والإقليمية إزاء التنمية، ولا سيما في مجالات يذكر منها البيئة والمناخ والاتصالات والموارد المائية التي لا بد لها من حلول تعاونية؛

(ح) خلال أي فترة من فترات الانتكاس التي مرت بها بلدان صناعية كثيرة، كان هناك تنازع بين مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من جهة والاحتياجات المحلية وغيرها من الاحتياجات من جهة أخرى. وأصر المانحون على توخي منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتلقية على السواء استخدام الموارد بأقصى درجة من الفعالية وتحقيق نتائج ملموسة؛ وعلى أن اتباع المنظومة نهجا نظامية ومنسقة لتفادي الاستجابات الناقصة والجزئية للمشاكل الإنمائية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مصداقيتها وزيادة التأييد العام في البلدان المانحة للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف؛

(ط) اشتمل سجل منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي على العديد من قصص النجاح التي يجب إظهارها على نحو أفضل. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتكوين صورة عامة للأمم

المتحدة تتسم بمزيد من الإيجابية والتوازن، لا تقتصر على إبراز أنشطتها السياسية وأنشطتها في مجال حفظ السلم فحسب، بل تبرز إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وينبغي فضلا عن ذلك أن تساعد الإصلاحات الجارية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة والجهود المتواصلة لتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية، إذا ما أحسن إبرازها، على زيادة التأييد العام للدور الإنمائي الذي تضطلع به المنظومة؛

(ي) في ضوء هذه المقتضيات الملحة ينبغي متابعة التعاون بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز. ولا بد من تصحيح الانطباع بأن المؤسسات المالية تقصر تركيزها على الفعالية الاقتصادية والوكالات المتخصصة على التضامن الاجتماعي، والأخذ بنهج موحد يستند إلى التحليل الدقيق والقيم المشتركة للفعالية والتضامن ويستهدف تعزيز التنمية المستدامة التي يكون محورها الإنسان. وينبغي بوجه أعم إقامة شراكات فيما بين مؤسسات المنظومة تقوم على تركيز الجهود والاستفادة التامة من الاختصاصات المنوطة بكل منظمة ومن قدراتها التقنية؛

(ك) ينبغي النظر إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج التنمية المرتقب بوصفهما وسيلتين للمساعدة على تعزيز التعاون على نطاق المنظومة واستحداث إطار أشمل لمعالجة المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية وتيسير تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة للتنمية؛

(ل) ينبغي أن يهتم مؤتمر القمة العالمي بالمسائل التي تقع عند نقطة التقاء القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وبالعلاقة بين المجتمع والتنمية. وينبغي له أن يتناول أزمة التسعينات الاجتماعية من منظور عالمي، معالجا المشاكل الاجتماعية التي تواجه جميع بلدان العالم ومناطقه أيا كان مستواها الإنمائي. وينبغي اعتباره استمرارا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي أوجد وعيا بأن المشاكل العالمية تستلزم حلولا عالمية وأن التنمية المستدامة إنما هي مسؤولية مشتركة؛ وينبغي له، مع ما تتسم به المشاكل الاجتماعية من طابع عالمي، أن يوفر أساسا منطقيا إضافيا لتعاون الدولي من أجل التنمية؛

(م) ينبغي بالمثل أن يوفر برنامج التنمية إطار عمل يسمح للمنظومة باتباع نهج أشمل إزاء التنمية. وينبغي له أن يكون بمثابة البرنامج المناظر لخطة السلام فيربط بين التنمية المستدامة التي يكون محورها البشر وبين السلم والأمن العالميين.

٨ - وعقب هذه الاستنتاجات الأولية، اتفقت لجنة التنسيق الإدارية على أن تجري، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٤، دراسة أخرى للمسائل المتصلة بتقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة وبوصول المنظومة إلى الموارد.

ثانيا - متابعة الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ بشأن أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية

٩ - أجرت لجنة التنسيق الإدارية، في عام ١٩٩٢، استعراضا شاملا لأدائها ولهيكل أجهزتها الفرعية. وكان هذا الاستعراض جزءا من مسعى شامل لتعزيز التنسيق والتماسك بين السياسات في العمل الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة وإيجاد نهج أكثر تكاملا إزاء عملية بناء السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستجيب للتحديات الجديدة التي تواجه التعاون الدولي في التسعينات.

١٠ - ووضع موضع التنفيذ منذ ذلك الحين عدد من التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة، بما في ذلك وضع جداول أعمال لاجتماعاتها تتسم بمزيد من التركيز، مع تحسين الأعمال التحضيرية بما يفضي إلى مناقشات موجهة نحو السياسات وإلى استنتاجات ملموسة. واتخذ أيضا إجراءات لتبادل التشاور فيما بين الرؤساء التنفيذيين بشأن المبادرات الهامة. وأسفر الاستعراض كذلك عن تنظيم وترشيد الأجهزة الفرعية للجنة إلى حد كبير، الأمر الذي سيؤدي ليس إلى تحقيق وفورات في التكاليف فحسب، ولكن أيضا إلى تعزيز التماسك والفعالية في العمل الذي تضطلع به هذه الهيئات. وتضمن التقرير الشامل السنوي للجنة عن عام ١٩٩٢ معلومات تفصيلية عن نتائج ذلك الاستعراض (E/1993/81).

١١ - وعلى مستوى الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، فإن إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية (والذي نشأ عن الدمج بين لجنتين مستقلتين معنيتين بالمسائل البرنامجية والأنشطة التنفيذية، وإدماج ولايات عدد آخر من الآليات السابقة المعنية بالتنسيق فيما بين الوكالات، كفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل التابعة للجنة التنسيق الإدارية) أدى إلى تيسير التعبئة المنسقة للقدرات التحليلية والمعيارية والتنفيذية للمنظومة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقامت اللجنة، في جملة أمور، باستعراض وإقرار خطة العمل على نطاق المنظومة للمكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، والمساهمة في المناقشات الجارية بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية (الإغاثة في حالات الطوارئ والعملية المتواصلة لإعادة التأهيل والتنمية)، ومتابعة عملية وضع مبادئ توجيهية استراتيجية لاعتماد نهج متكامل إزاء التخفيف من حدة الفقر، واضطلعت بدور رئيسي في التحضير لمناقشات اللجنة بشأن تقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة ووصول المنظومة إلى الموارد، وهي المناقشات المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه. ومن المتوقع أيضا أن يتحسن تنسيق الدعم الموضوعي للجنة بفضل إناطة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مسؤوليات الاستعراض المتعلقة باللجنة الفرعية المعنية بالتغذية، المنبثقة

عن لجنة التنسيق الإدارية ، وباللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات وبالتنمية الريفية والأنشطة الإحصائية.

١٢ - وأولت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة خلال عام ١٩٩٣، بدورها، كثيرا من الاهتمام لوضع الإجراءات اللازمة لتنسيق المسؤوليات المتصلة بمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ وتوزيعها على مؤسسات المنظومة، وذلك بالاستناد إلى الخطوط والمبادئ التوجيهية الشاملة المحددة من قبل لجنة التنسيق الإدارية. وواصلت هذه اللجنة أيضا اهتمامها بضرورة الحصول على تمويل إضافي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ورأت اللجنة المشتركة بين الوكالات أنه يمكن لهذا العمل، على الرغم من الاضطلاع به في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن يوفر مدخلات تفيد اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ولجنة التنسيق الإدارية في النظر على نطاق أوسع في المسائل المتصلة بتقسيم العمل في المنظومة ووصول المنظومة إلى الموارد.

١٣ - ويتصل أحد المجالات المحددة التي أولتها اللجنة اهتماما شديدا في سياق استعراضها لأداء أجهزتها، بتقاسم المعلومات. وقررت اللجنة في دورتها العادية الأولى في عام ١٩٩٣، عقب استعراض أولي لأعمال اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، أن تنشئ فرقة عمل رفيعة المستوى لاستعراض المسائل التالية وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بها:

(أ) تعزيز نشر وتبادل المعلومات ذات الصلة بين الدول الأعضاء (بما في ذلك البعثات الدائمة) ومنظومة الأمم المتحدة، وكذلك فيما بين وكالات الأمم المتحدة؛

(ب) السبل والوسائل الكفيلة بالمواءمة بين نظم معلومات الأمم المتحدة وتحسينها من أجل استغلالها وتوفير فرص الوصول إليها على النحو الأمثل؛

(ج) حالة تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة، والتكنولوجيات و المعايير ذات الصلة؛

(د) دور وهيكل كل من اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، والمركز الدولي للحساب الالكتروني؛

(هـ) ما يلزم من معلومات للجنة التنسيق الإدارية ولجانها الدائمة.

١٤ - ونظرت فرقة العمل في مختلف أنواع وسائط الإعلام المستخدمة لنشر المعلومات، وبحثت في عدة بدائل للهيكل الأساسي للشبكة اللازم للوصول الالكتروني إلى نظم معلومات الأمم المتحدة. وأجري أيضا استعراضا للحالة الراهنة والاتجاهات المقبلة لتكنولوجيا قواعد البيانات ولمتطلبات تبسيط الإجراءات الإدارية والتنفيذية. وأوصت فرقة العمل بأن تركز منظومة الأمم المتحدة جهودها في المستقبل على استخدام نظم المعلومات الموزعة والمتصلة ببعضها البعض.

١٥ - وكان محط التركيز الرئيسي لأعمال فرقة العمل هو تعزيز معلومات تكنولوجيا وخدمات أنظمة المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة، بدعم برامج ذات فاعلية أكبر وتنسيق أفضل، وكسبيل لاقتصاد المصاريف وتعزيز الكفاءة. وقد أوصت بإنشاء هيئة جديدة مشتركة بين الوكالات للتركيز على هذه الأهداف وإسداء المشورة للجنة التنسيق الإدارية بشأن استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة في مجال أنظمة المعلومات وخدماتها. وستحل هذه الهيئة محل اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات وستضطلع بمهمة تطوير المعايير والتوصية باتباع ممارسات بشأن تكنولوجيا المعلومات وخدماتها لتستخدمها منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - أما فيما يتعلق بالمركز الدولي للحساب الالكتروني، فقد أوصت فرقة العمل بالنظر في مسألة توسيع ولاية المركز ونطاقه ليكون بمثابة مركز لخدمة إدارة المعلومات وتوفير الخدمات القائمة على المعلومات، بما في ذلك بعض الخدمات المذكورة التي توفرها اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات على أساس استرداد التكلفة. وشددت فرقة العمل على أن التنسيق الوثيق بين الهيئة الجديدة والمركز الدولي للحساب الالكتروني أمر هام.

١٧ - ووافقت لجنة التنسيق الإدارية على الاتجاه العام لاستنتاجات فرقة العمل. واتفقت مع فرقة العمل في توصيتها بأنه يتعين على منظمات الأمم المتحدة، نظرا لنقص الموارد والطلبات، توسيع فرص الحصول على المعلومات المتوافرة علانية عن طريق شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية (باستخدام المشاريع النموذجية حيثما يمكن انطباقها)، رهنا بآليات الفوترة والمراقبة المناسبة. ووافقت كذلك على توصية فرقة العمل بوجوب استغلال الآليات المختلفة، من جهة بتقديم المشورة والدعم للجنة التنسيق الإدارية في الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بتنسيق أنظمة المعلومات وخدماتها ومن جهة أخرى، لتنفيذ المهام التشغيلية مثل المنشورات وقواعد البيانات، حسب الاقتضاء.

١٨ - وفي ضوء ما تقدم ذكره، قررت لجنة التنسيق الإدارية إلغاء اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات وإنشاء لجنة لتنسيق نظم المعلومات ترفع تقاريرها إلى لجنة التنسيق الإدارية عن طريق لجنتها

التنظيمية. ويتكون أعضاء اللجنة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة في لجنة التنسيق الإدارية، والتي يمثلها أفراد ذوو فهم شامل لمسائل إدارة المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة. وتسير معظم أعمالها بواسطة الوسائل الالكترونية وتدعمها أمانة صغيرة وفقا لطرق عمل أمانتي اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

ثالثا - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٩ - في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٣، رحبت لجنة التنسيق الإدارية بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة في توزيع المسؤوليات وتقاسمها فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد أيدت تأييدا تاما التركيز الذي وضعته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة على الحاجة إلى تمويل إضافي لتنفيذ الولايات الجديدة المتأتية عن جدول أعمال القرن ٢١. ولاحظت كذلك العبء الإضافي لعملية الإبلاغ الملقى على عاتق منظمات الأمم المتحدة والناجم عن قرارات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وشددت على أن أولوية المنظومة يجب أن تتمثل في مواصلة التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ورأت كذلك أن التقارير يجب أن تركز على عملية التعاون والربط الشبكي في مجال تنفيذ البرامج المتصلة بالفصول المختلفة لجدول أعمال القرن ٢١.

٢٠ - وستستعرض لجنة التنسيق الإدارية ترتيبات العمل للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٤، وذلك وفقا لقرارها المتخذ في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣.

٢١ - وبناء على توصيات اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، قررت لجنة التنسيق الإدارية إنشاء لجنة فرعية تابعة لها معنية بالمحيطات والمناطق الساحلية لتلبية احتياجات التنسيق المشروحة بإسهاب في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ووافقت على الأهداف والترتيبات الخاصة بسير عمل اللجنة الفرعية، حسبما أوصت به اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة.

٢٢ - وفي أثناء عام ١٩٩٣، أكملت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة عملية تسمية مديري المهمات وتحديد المنظمات المتعاونة بصدد الفصول المختلفة والمجالات البرنامجية في جدول أعمال القرن ٢١. ويهدف ذلك إلى كفالة المشاركة والتعاون في متابعة جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك رفع التقارير عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة له.

٢٣ - وسيقدم مديرو المهمات المساعدة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، لكفالة مشاركة منسقة من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مجالات محددة لبرنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات الذي أنشأته اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وستكون مسؤولياتهم ومهامهم الرئيسية هي تعزيز شبكة للتعاون فيما بين المنظمات ذات الصلة وانشاؤها عند الاقتضاء، وايجاد تدفق منتظم للمعلومات فيما بينها بشأن الأنشطة الجارية والمقبلة؛ واقامة مشاورات متكررة ومكثفة فيما بين المنظمات المعنية؛ والاضطلاع بدور محفز في الأنشطة والبرامج المشتركة المتصلة بالقضايا المواضيعية؛ والقيام بالاشتراك مع المنظمات الأخرى وأمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، برسم استراتيجيات مشتركة لتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١ في المجالات المتصلة بصلاحيتها؛ وإعداد مدخلات منسقة، بالتعاون مع المنظمات المعنية، لتقارير الأمين العام التحليلية الموحدة، مع التركيز على استراتيجيات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحديد مجالات الأعمال المقبلة لكي تنظر فيها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

ألف - التقدم المحرز في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٤ - واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فرادى وجماعات، تنفيذ الأنشطة البرنامجية في مجالات صلاحياتها استجابة لجدول أعمال القرن ٢١. وفي أثناء عام ١٩٩٣، استعرضت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة التقدم المحرز في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أساس التقارير الواردة من عديد من مديري المهمات والمنظمات الأخرى.

٢٥ - وفي مجال المواد الكيميائية السامة، لوحظ أن هناك مشاورات مكثفة مشتركة بين الوكالات تجري لتوسيع وتعزيز البرنامج الدولي المعني بالسلامة الكيميائية الذي اشترك في انشائه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية كإطار عمل لتنسيق تنفيذ المهام المطلوبة لمتابعة الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. وقد عقد البرنامج الدولي المعني بالسلامة الكيميائية مؤتمرا دوليا معنيا بالسلامة الكيميائية في ستكهولم للنظر في إقامة محفل حكومي دولي في مجال السلامة الكيميائية. وأعدت قائمة شاملة للأنشطة التي تقوم بها كل من منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي في المجالات البرنامجية الستة في الفصل ١٩.

٢٦ - وفيما يتعلق بالنفايات الخطرة، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أن أمانة اتفاقية بازل، وهي إطار العمل الرئيسي للتعاون المشترك بين الوكالات في هذا المجال، قد بدأت العمل وتقوم بتنفيذ أنشطة

التنسيق. ووضع برنامج تعاوني من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في هذا الميدان، ومن المعتزم عقد اجتماع استشاري في أوائل عام ١٩٩٤ لوضع هذا البرنامج في صيغته النهائية.

٢٧ - وفيما يتعلق بحماية البيئة البحرية، ذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه قد عقد في نيروبي اجتماع أولي للخبراء الاستشاريين لتقدير فعالية اتفاقات البحار الإقليمية في الفترة من ٦ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. والمفاوضات جارية الآن مع الشركاء الوطنيين وأمانات البحار الإقليمية بشأن إعداد دراسات استقصائية وطنية واستعراضات اقليمية شاملة واستراتيجيات للسيطرة الإقليمية. أما فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث الآتية من البر، فمن المعتزم عقد اجتماعات لفريق الخبراء الاستشاريين الحكومي الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن إدخال تعديلات محتملة على مبادئ مونتريال التوجيهية، وفي آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن وضع الصيغة النهائية لمشروع برنامج العمل في هذا الميدان.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتطورات المتصلة ببناء القدرات ومبادرة القدرة ٢١ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ذكر البرنامج الإنمائي أنه يجري تنظيم مشاورات بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية لاجراء استعراض للأنشطة المتصلة ببناء القدرات والعمل، إذا أمكن، على رسم استراتيجية مشتركة. وقد تم أيضا وضع برنامج للمعلومات بشأن أولويات القدرة ٢١ وسلسلة دراسات بشأن بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة في قطاعات مختلفة، وذلك بالتعاون مع عدد من شركاء الأمم المتحدة. وقد تم الحصول على حوالي ٤٠ مليون دولار يجري الآن استخدامها، الى جانب موارد مختلفة، منها الموارد المتأتية من أرقام التخطيـــط الإرشادية ومرافق البيئة العالمية، من أجل أنشطة بناء القدرات ومشاريعها. وعلى الصعيد الميداني، تم تعزيز التعاون فيما بين المنظمات المختلفة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز آليات التنسيق لديها من أجل بناء القدرات. ووافق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣ على إنشاء ٤١ وظيفة لموظفين وطنيين في مجال التنمية المستدامة.

٢٩ - وفيما يتعلق بمتابعة الفصل ٦ المتصل بالصحة، شددت منظمة الصحة العالمية على السمة المشتركة بين القطاعات لهذه المسألة والنطاق العريض للأنشطة القائمة في هذا الميدان. وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية فرقة عاملة بشأن البيئة والتنمية المستدامة، تتكون من ممثلين لبرامج ملائمة لتوجيه العمل المتصل بالفصل ٦. وسيجري أيضا إدماج النتائج المستخلصة من حلقة العمل الدولية المعنية بالصحة والبيئة والتنمية المستدامة، التي نظمتها حكومة الدانمرك، في عمل المنظومة. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بموارد المياه بشأن مسائل إمدادات المياه والمرافق الصحية وإدارة نوعية المياه وكوكالة تنفيذية للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية في تنفيذ الفصل ١٩.

٣٠ - وفيما يتعلق بالعلم والتربية (الفصلان ٣٥ و ٣٦)، جرى التركيز على الطبيعة الاستراتيجية لهاتين المسألتين ووقعها على أنظمة الإنتاج وعلى أنماط الاستهلاك والسلوك. وقد نظمت اليونسكو مشاورات مشتركة بين الوكالات للشروع في مرحلة جديدة من التعاون على نطاق المنظومة وذلك رغم إنجاز قدر كبير من العمل في إطار برنامج التثقيف البيئي الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو. وستتم الاستفادة الكاملة من الخبرات المكتسبة في ذلك الإطار في مجال التثقيف بشأن التنمية المستدامة. والمبادرة الرئيسية الأخرى الجديدة التابعة لليونسكو هي "المشروع التعاوني المتعدد التخصصات والمشترك بين الوكالات: التثقيف والاعلام في مجال البيئة والسكان من أجل التنمية البشرية"، المدرج في برنامج اليونسكو للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ كمتابعة للفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١. وفي مجال العلم، شددت اليونسكو على ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في وضع برامج تعاونية علمية وبحثية ووجوب إقامة تعاون وثيق مع مبادرة القدرة ٢١ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣١ - فيما يتعلق بمجموعة الأراضي، بما فيها إدارة الأراضي والأحراج والزراعة المستدامة والتنمية الريفية عقد الفاو جولتين من المشاورات المشتركة فيما بين الوكالات إحداهما بشأن التحريج والأخرى بشأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٣، على التوالي، وقدم تقريراهما إلى اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. كما اشتركت المنظمات غير الحكومية في هاتين الجولتين من المشاورات اللتين زادتا من الوعي وساعدتاها على تبادل المعلومات بشأن الأنشطة وتحديد ميادين لتوثيق التعاون فيها. ويجري إقامة شبكات إلكترونية للاحتفاظ بصلات وثيقة فيما بين المنظمات المعنية. كما اضطلع بأنشطة برمجة محددة للزراعة المستدامة والتنمية الريفية في عدة بلدان نامية، ونظمت لممثلي البلدان لدى الفاو حلقتا عمل بشأن أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي مجال التنوع البيولوجي والتصحر أقيم تعاون وثيق بين أمانات الفاو ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية بشأن التصحر. وفي مجال المياه تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بوضع استراتيجية شاملة بشأن المياه العذبة باعتبارها متابعة لبرنامج القرن ٢١.

٣٢ - واسترعت منظمة العمل الدولية الانتباه بصفة خاصة إلى مشروعها المشترك فيما بين الإدارات المعني بالبيئة وعالم العمل - المدرج في برنامجها العادي وميزانيتها للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ - الذي يتطلب تعاونا وثيقا مع منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ويركز المشروع على عدد محدود من البلدان، وهو يرمي إلى دعم الجهود التي تبذلها مجموعتها الثلاثية للإسهام في أعمال متابعة جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة ببيئة

العمل وتنفيذها، وإدارة الموارد الكيميائية السمية، وما للاستراتيجيات والبرامج والخطط الوطنية المتعلقة ببرنامج القرن ٢١ من آثار في العمل والمجتمع.

٣٣ - وأدرجت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ بوصفهما أحد الاعتبارات الأساسية في بحث بعيد المدى لأولوياتها البرنامجية وهياكلها التنظيمية، يؤدي إلى التعزيز التنظيمي لأنشطتها البيئية بأنشطتها التقنية دون القطاعية، وتركيز التنظيم على التنمية الصناعية المستدامة بيئيا باعتبارها أحد الأهداف الإنمائية الخمسة التي ستعمل على تحقيقها. في عام ١٩٩٣ ركزت جهود اليونيدو المحددة على خمسة مجالات هي:

(أ) شرع في جهود للعمل على الأخذ بتكنولوجيات نظيفة منخفضة المخلفات عن طريق بدء البرنامج المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لجعل المراكز الإنتاجية الوطنية أنظف؛

(ب) في عام ١٩٩٣، بدأت اليونيدو، بوصفها وكالة منفذة لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون، أنشطتها الرامية إلى الإقلاع تدريجيا عن استعمال مركبات الكلور والفلور الكربونية عن طريق القيام بأنشطة على مستوى المصانع في عدة بلدان؛

(ج) عززت اليونيدو برامجها المتعلقة بالطاقة وسوف تركز على زيادة كفاءة حفظ الطاقة والاستعاضة عن الوقود الأحفوري في القطاع الصناعي في البلدان النامية؛

(د) بعد أن أنشأت اليونيدو أول مركز دولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا الاحيائية في العالم أصبحت في وضع يمكنها من مساعدة البلدان النامية في مجال الاستخدام المستدام والمحافظة على التنوع البيولوجي؛

(هـ) ستشارك اليونيدو، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، في بناء القدرة على التنمية الصناعية المستدامة بيئيا بدعم قدرات البلدان النامية على وضع سياسات للتصنيع تتضمن الاعتبارات البيئية وعلى الوصول إلى التكنولوجيات النظيفة والأخذ بها.

٣٤ - ذكر البنك الدولي أن التزاماته المالية للأنشطة المتعلقة بالتلوث والأراضي والمياه وتعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية في أول سنة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية تضاعفت فبلغت بليونين من الدولارات. ويجري وضع خطط عمل بيئية وطنية في عدة بلدان، ويجري وضع إجراءات للتقييم البيئي

ويعاد تصميم المشاريع طبقا لذلك. ويولى قدر أكبر من الاهتمام لتعليم البنات ولمسألة الإعانات كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. كما يجري معالجة المسائل المفاهيمية والمنهجية. بيد أن "علاوة الأرض" المقترحة للمؤسسة الإنمائية الدولية لم تتحقق.

٣٥ - وأعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقريرا عن أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يعتزم تقديمه إلى مجلسه التنفيذي ثم إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وهذا التقرير المعنون "أعمال المتابعة التي قام بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: تعزيز تحول نوعي في الإقراض التشغيلي نحو الزراعة المستدامة" قد أوجز العملية المؤسسية التي بدأها الصندوق لتضمين مشاريعه الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر مبادئ التنمية المستدامة. كما قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبادرة إنشاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهو فريق استشاري معني بالبيئة والتنمية المستدامة، لتحديد نقاط الضعف لتنسيق الأنشطة التي يقوم بها هذا الفريق دعما لجدول أعمال القرن ٢١ على المستوى القطري.

٣٦ - وأوجزت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة التطورات التي حدثت في ميادين التكنولوجيا وهياكل اتخاذ القرارات والمجموعات الرئيسية والعناصر الحيوية للاستدامة والتمويل. ويجري بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إنشاء فريق عامل، وتقوم النرويج باستضافة اجتماع فريق من الخبراء بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا.

باء - الاحتياجات والآليات المالية

٣٧ - ظلت اجتماعات اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة توفر محفلا لتبادل الآراء بين مؤسسات التمويل والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بتعاونها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي يتطلب توسيع الأنشطة، وبالتالي مزيدا من التمويل. وشدد على الحاجة إلى التوفيق فيما بين الاستراتيجيات والخطط على المستوى القطري مثل خطط العمل البيئية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجية وبرامج العمل المعنية بالأحراج الاستوائية. وقد قدم البنك الدولي معلومات حديثة عن حالة خطط العمل البيئية الوطنية، وأبدى ملاحظة مفادها أنها بدأت فعلا في توفير أساس للاستثمارات البيئية. وكانت بعض خطط العمل البيئية الوطنية قد نوقشت في اجتماعات الفريق الاستشاري ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة معلومات موجزة عن اعتزامه تنفيذ برنامج لمساعدة البلدان على التوفيق بين استراتيجياتها الوطنية.

٣٨ - أكدت اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ضرورة أن تزيد مؤسسات المنظومة مشاركتها في تحديد وتصميم الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي ستنفذ على المستوى القطري. وسلطت الأضواء على الشواغل الخاصة للمنظمات الصغيرة غير الممثلة على المستوى القطري. وجرى تصور أن يزيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من استعمال اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية لتحسين التكامل بين تمويل التنمية الاقتصادية واستراتيجيات وخطط العمل البيئية. وشجع على إجراء عمليات مماثلة على المستوى الإقليمي.

٣٩ - وسوف يكون التنسيق المشترك فيما بين الوكالات داخل المرفق البيئي العالمي مرتكزا إلى "إطار التعاون"، الذي أدرج في المرحلة التشغيلية للمرفق البيئي العالمي اعتبارا من أوائل عام ١٩٩٤. وينتظر تزايد مشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في المرحلة التشغيلية، بصورة كبيرة، بالمقارنة بالمرحلة الأولى للمرفق البيئي العالمي. وسوف توزع أمانة المرفق مجموعات منشورات إعلامية على جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية. ويقوم المرفق البيئي العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حاليا، بنشر رسالة إخبارية ونشرة تشغيلية عن أنشطته بصفة منتظمة. ويمكن الحصول أيضا على معلومات عن المرفق البيئي العالمي عن طريق شبكة المعلومات الاقتصادية.

٤٠ - ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يشارك حاليا في وضع سياسات واستراتيجيات للاضطلاع بدوره ومسؤولياته في المرحلة التشغيلية للمرفق البيئي العالمي بوصفه إحدى وكالاته المنفذة. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستعراض الدور المقبل للفريق الاستشاري العلمي التقني في المرحلة التشغيلية؛ وبذلك سيبحث عن سبل ووسائل لاستعمال الخبرة الفنية في منظومة الأمم المتحدة.

٤١ - لاحظت اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة مع التقدير أن اللجنة، استجابة لما أعربت عنه لجنة التنسيق الإدارية، في البيان الذي أدلت به في الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، من اهتمام بشأن الحاجة إلى تمويل إضافي للاضطلاع بالولايات الجديدة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١، قد سلمت بأهمية دور الكيانات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وطلبت إلى هذه الكيانات أن تزود اللجنة، في دورتها الثانية، بمعلومات عن الأولويات والاحتياجات المالية المتصلة بمسؤوليات كل منها.

٤٢ - وأكدت اللجنة مرة أخرى الحاجة إلى تمويل إضافي للاضطلاع بالولايات الجديدة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١. وقالت إن عملية إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تخصيص الموارد التي تجري حاليا لا يمكن أن تفي بجميع متطلبات جدول أعمال القرن ٢١. وفي حين لاحظت أن الاحتياجات المالية للمنظمات

المختلفة ستستعرض من قبل مجلس إدارة كل منها في سياق الميزانية العادية لكل منها، فإنها رأت أن الأنشطة والبرامج التي تشترك فيها أكثر من وكالة تحتاج بصفة خاصة إلى تمويل إضافي. وقالت إن هذه الاحتياجات ستبلغ إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. واتفق على أن تزود اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالاحتياجات من التمويل الإضافي بصورة منسقة.

رابعا - نتائج المجموعة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٤٣ - وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين، عقدت المجموعة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية في ٢٧ تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٩٣. وكرست لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني للبيئة والتنمية والآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - وزود الاجتماع بمعلومات موجزة أدلى بها الرؤساء التنفيذيون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلو الفاو ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو ومنظمة العمل الدولية واليونيدو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والمنظمة الدولية للملاحة البحرية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية عما يتخذونه حاليا من إجراءات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك ترتيبات التنسيق والتعاون مع المنظمات الأخرى في المنظومة.

٤٥ - وأعرب أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق عن ارتياحهم للخطوات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية بقيادة الأمين العام ولجنتها المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة لإنشاء الآليات اللازمة لعمل متابعة جيدة التنسيق وفعالة من حيث التكلفة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جانب منظومة الأمم المتحدة. كما لاحظوا مع التقدير المعلومات والتحليل اللذين قدما في وثيقة المعلومات الأساسية من أجل الاجتماع.

٤٦ - وبعد تبادل واسع النطاق للآراء والحوار بين أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق وممثلي المنظمات، قدم الرئيس موجزا للمناقشات والاستنتاجات المأخوذة منها[٢].

٤٧ - واشتراك كبار الموظفين المسؤولين بشكل مباشر عن أعمال المتابعة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في المنظمات التي يعملون بها، وممثلي الحكومات في لجنة البرنامج والتنسيق، في الاجتماع، ساعد على تشجيع حوار مثمر بشأن القضايا المعنية وساهم في النجاح في الخروج بنتيجة من الاجتماع. وفي ضوء هذه التجربة ونظرا للفرصة التي يهيئها الجزء التنسيقي من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء حوار بين الحكومات والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يبدو أن هذه الاجتماعات المشتركة يمكن تنظيمها على أنجع وجه ممكن على مستوى كبار المسؤولين.

خامسا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٤٨ - واصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية التنفيذية والتابعة للجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩٣، ايلاء الاهتمام على وجه الأولوية الى تعزيز الترابط والفعالية لما تضطلع به المنظومة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية، مع الرجوع بصفة خاصة الى قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ الناشئين عن الاستعراضين اللذين أجريا في عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢ والاستعراضات الشاملة التي تجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

ألف - برنامج العمل

٤٩ - كما هو مطلوب بمقتضى الفقرة ٥٣ من القرار ١٩٩/٤٧، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ عملية إدارية تتضمن مبادئ توجيهية، وأهدافا، ومقاييس وأطرا زمنية للتنفيذ. وقد استكمل برنامج العمل دوريا لأخذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٣ في الاعتبار وهو القرار الذي يطلب أهدافا تركز على النتائج، والتجاوب المناسب مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

باء - نظام المنسق المقيم

٥٠ - رحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو توسيع قاعدة توظيف المنسقين المقيمين: نحو ٤٥ في المائة من المنسقين العاملين حاليا قد عملوا في مرحلة ما في منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو لهم خبرة خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودرست الخطوات العملية الأخرى لتعزيز نظام المنسق المقيم تمشيا مع القرار ١٩٩/٤٧ من خلال فريق عامل تابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وشملت التدابير قيد النظر استكمال صلاحيات المنسقين المقيمين؛ وتوفير

دعم فني ومالي لنظام المنسق المقيم على الصعيد الميداني؛ وتنفيذ ورصد المبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية؛ وتسهيل حصول نظام المنسق المقيم على المجموعة الكاملة لبيانات الأمم المتحدة وبحوثها وقدراتها التحليلية. وقد أولي اهتمام خاص لتحسين نوعية التقارير السنوية للمنسقين المقيمين والانتفاع بها. وتحدد أن يقدم الفريق العامل تقريرا الى اللجنة في دورتها المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٤.

جيم - مذكرة الاستراتيجية القطرية

٥١ - أعقب اعتماد اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣، للمبادئ والاجراءات الأساسية لمساعدة الحكومات في إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية حلقة عمل لأفرقة قطرية منتقاة ومشاركين حكوميين وطنيين، نظمتها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، لتحدد من الناحية الموضوعية بدرجة أكبر الهيكل والمحتويات الممكنان لمذكرة الاستراتيجية القطرية. وشارك أيضا في حلقة العمل كبار موظفي مقار الوكالات. وقامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية باستعراض نتائج المذكرات الإرشادية المتصلة بإعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية وتصميمها وتنفيذها وذلك لتعميمها على المنسقين المقيمين في أوائل عام ١٩٩٤. وسيستند إجراء المزيد من الاستعراض والتقييم على الجيل الأول من المذكرات.

دال - النهج البرنامجي

٥٢ - بعد أن اتفقت اللجنة المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣، على تفسير مشترك على نطاق المنظومة للنهج البرنامجي عالجت مسألة آثار هذا التفسير بالنسبة للرصد والتقييم. وقام فريق عمل باستعراض مشروع مبادئ منهجية فعالة للتقييم في إطار النهج البرنامجي، بغية تقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية لعام ١٩٩٤. ويجري أيضا اتخاذ إجراء لتقييم التنفيذ على الصعيد الميداني للإطار المشترك للنهج البرنامجي، على النحو المطلوب في الفقرة ٥ من قرار المجلس A/1993/7.

هاء - التنفيذ الوطني

٥٣ - ووفقا للفقرة ٢٢ من القرار ١٩٩/٤٧، وضعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ تفسيرا مشتركا للتنفيذ الوطني ووافقت عليه لتقوم منظومة الأمم المتحدة بتطبيقه. ويجري الاضطلاع بتقييم للخبرة المكتسبة من تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية على الصعيد الميداني، لتقديمه الى المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٤، بالإضافة الى استعراض للتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة في تطبيق التنفيذ الوطني على الصعيد القطري.

واو - تطبيق نظام اللامركزية

٥٤ - عقب موافقة لجنة التنسيق الإدارية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ على الإطار المشترك للجهود التي تضطلع بها المنظومة لتحقيق مزيد من لا مركزية القدرات والسلطات، تابع فريق عامل تابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية تحليله لمختلف أوجه اللامركزية وأثرها على تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وميز التحليل بين الولايات والمسؤوليات المختلفة للمنظمات وهيئاتها الإدارية وأماناتها؛ والهيكلين الملائمين للمقر والميدان فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك لا مركزية الموظفين؛ وتفويض السلطة داخل هياكل المقر وفي الميدان على حد سواء؛ وطابع وتوزيع الأنشطة التنفيذية. ويجري إيلاء اهتمام خاص للحصول على بيانات محسنة عن موارد المنظومة المالية ومواردها من الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية وكذلك الى إمكان تنسيق وتحسين نظم الاتصالات.

زاي - التدريب على الأنشطة التنفيذية

٥٥ - ووفق لعام ١٩٩٤ على امتداد آخر للبرنامج الناجح لحلقات العمل المتعلقة بإدارة التنسيق الميداني والمعقودة لكبار الممثلين الميدانيين. وستوجه بعض حلقات العمل نحو البلدان التي تمر بحالات خاصة، من قبيل البلدان المعرضة للكوارث و/أو التي تواجه حالات طوارئ إنسانية. وقد دعت اللجنة المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية جميع أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر إلى اشتراكهم والتزامهم فيما يتعلق بالبرنامج بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهودهم لتحسين تنفيذ برامج التعاون التقني التي يضطلعون بها ومن استجابة الجهاز للتوصيات ذات الصلة للجمعية العامة.

٥٦ - وستتضمن مرحلة ١٩٩٤ من البرنامج الشامل توسيع نطاقه ليشمل تدريب الوطنيين على تصميم وإدارة برامج التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي سينظم بشأنها ثلاث حلقات عمل على

الصعيد القطري. ويضطلع بالبرنامج مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين بإشراف اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وفريقها الاستشاري المعني بالتدريب.

٥٧ - وكما أكد في الفقرات ٤٣ - ٤٦ من القرار ١٩٩/٤٧، تهيئ البرامج التدريبية المشتركة على نطاق المنظومة فرصا ممتازة للترويج لطرائق التنفيذ الفعالة والمبتكرة. وستستمر قيد الاستعراض الثابت في أجهزة لجنة التنسيق الإدارية.

سادسا - المساعدة المقدمة إلى البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٥٨ - أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب مقرره ٣١٣/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، مع التقدير علما بجهود الأمين العام، بما فيها تلك المبذولة بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، في حشد وتنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، وطلب إليه مواصلة تلك الجهود وتقديم تقرير عن نتائجها في التقرير الشامل السنوي التالي الذي تقدمه لجنة التنسيق الإدارية.

٥٩ - وتضمن التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٢ استعراضا للجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة لتوفير المساعدة لـ ٢١ من الدول المتضررة التي احتجت بالمادة ٥٠ من الميثاق، لكي يتسنى تخفيف المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة من تنفيذها لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، والذي يفرض جزاءات على العراق (A/1993/47/Add.1). وإضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأمين العام الذي أعد عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/25036) بشأن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول كنتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705) يحتوي في فروعه ذات الصلة على معلومات أكثر تفصيلا عن الأنشطة التي اضطلعت بها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والمصارف الإنمائية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٠ - وبالرغم من أن عمليات الطوارئ ومشاريع المساعدة الخاصة لصالح البلدان الـ ٢١ المتضررة قد أنجزت إلى حد بعيد، فالأنشطة الجارية للمكونات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة، في حدود اختصاصاتها والموارد المتاحة، ما زالت تأخذ في الاعتبار المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتضررة وغير ذلك من النتائج طويلة الأجل لأزمة الخليج.

٦١ - والمثال الجديد هو استجابة منظومة الأمم المتحدة، بموجب المادة ٥٠ من الميثاق، للمشاكل الاقتصادية الخاصة لـ ٨ بلدان لحقها أثر سيئ من الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد ذكرت المعلومات الأساسية المتصلة بالمسألة في تقرير شامل للأمين العام بشأن المادة ٥٠ (A/48/573-S/26705) الذي أتيح للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تحت البند ١٦٩ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)". وجدير بالذكر أن رئيس مجلس الأمن قد أحال إلى الأمين العام بالرسائل المؤرخة على التوالي ٦ تموز/يوليه، ٩ آب/أغسطس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر (S/26056، S/26282، و S/26905)، للعلم واتخاذ الإجراء المناسب، التوصيات التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا فيما يتعلق بطلبات المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق، التي قدمتها أوغندا وأوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا (S/26040)، وألبانيا (S/26040/Add.1)، وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا سابقا (S/26040/Add.2). وبناء على ذلك وجه الأمين العام في ٢١ تموز/يوليه و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، رسائل إلى الرؤساء التنفيذيين للأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية طالبا إليها أن تزوده، بشكل منتظم، بمعلومات عن الإجراءات التي تتخذها لتخفيف المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة.

٦٢ - وبلغ مجموع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ردت حتى الآن على رسائل الأمين العام ٢٢ مؤسسة. وكانت منها ردود جاءت من الوكالات المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق التنمية الزراعية، واليونيدو، والغات. كما ردت برامج وصناديق للأمم المتحدة منها اليونيسيف والأونكتاد والبرنامج الإنمائي ومؤسسة المستوطنات البشرية التابعة لبرنامج البيئة، وصندوق السكان، وبرنامج الأغذية العالمي؛ كذلك جاءت ردود من اللجان الاقليمية (اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ومن المصارف الإنمائية الاقليمية (مصرف التنمية الافريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية). ووضعت نسخ من هذه الرسائل في متناول أعضاء مجلس الأمن وأحيلت الى لجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١)، وبعد ذلك الى فريقه العامل بشأن المادة ٥٠.

٦٣ - وأبدت الردود الواردة قلقا عاما في المنظمات من المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتضررة التي استشهدت بالفقرة ٥٠ من الميثاق، كما أكدت أن جميع المنظمات المعنية أحاطت علما على النحو الواجب بتوصيات لجنة مجلس الأمن، وبنداءات المتابعة من أجل المساعدة. وقالت معظم المنظمات إنها

تفكر في تكثيف أنشطة مساعدتها وبرامجها للتعاون التقني في البلدان المذكورة في حدود الولاية والموارد المالية المتاحة لكل منها، كما ورد بالتحديد في هذه الردود.

٦٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات الاضافية أو بمشاريع المساعدة الخاصة استجابة للشدائد المباشرة والحاجة العاجلة التي تواجهها البلدان المتضررة، كانت المعلومات الآتية مبدئية غالبا. وبالدرجة الأولى، حاولت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والبرنامج الإنمائي بناء على طلب البلدان المتضررة أو بالاتفاق معها أن تقيم مدى الأثر السلبي الذي تركته الجزاءات على اقتصاداتها، من أجل مساعدتها في وضع ردود مناسبة لسياستها، وفي إعداد الحاجات المالية اللازمة لتدابير العلاج. وأبدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا استعدادهما للمساهمة في هذه العملية. واستمرت محاولات التغلب على المشاكل الحادة التي ظهرت في جمع البيانات الضرورية.

٦٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة المالية والمادية المباشرة، لخص صندوق النقد الدولي ترتيباته المؤسسية الأخيرة مع البلدان المتضررة، وحالة المفاوضات حول الطلبات الجديدة. وقدم البنك الدولي معلومات عن ميزان مدفوعاته لدعم عدة بلدان متضررة وتمويل مشاريعها. وأشار مصرف التنمية الافريقي الى أمور منه أنه بدافع ادراكه لبعض الآثار السلبية لاجراءات التكيف، وافق في آب/أغسطس ١٩٩٣ على قرض لأوغندا لتخفيف الفقر فيها قدره ١٤ مليون دولار. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأنه منح أوغندا مساعدة طارئة (١٥ مليون دولار أمريكي)، بالاضافة الى مشاريع التنمية الحالية.

٦٦ - وأبدت بعض الوكالات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة (مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد والبرنامج الإنمائي) استعدادها لتحديد وتنفيذ أنشطة اضافية لمساعدة البلدان المتضررة في حدود اختصاص وموارد كل منها، واطلاع الأمين العام على ذلك. وكان أقرب من ذلك عهدا اشتراك عدة وكالات وبرامج (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واليونيدو والبرنامج الانمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا) في اجتماع خاص كان مخصصا لكبار المسؤولين من أجل تحديد مشاريع دولية تساعد البلدان المتضررة في المنطقة على زيادة تكيفها مع آثار الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وأقيم هذا الاجتماع في فيينا من ٣١ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/فبراير ١٩٩٤ تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وهناك معلومات أخرى ستجيء من الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وسوف تظهر في تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢١٠/٤٨ وعنوانه "تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)"، وسيقدم هذا التقرير الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

سابعا - المسائل المالية والادارية ومسائل الموظفين

ألف - مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة

١ - الفعالية والمساءلة الادارية

٦٧ - طلبت لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٣ من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية خلال عملها على وضع استراتيجية شاملة للمنظمة من أجل تحسين الفعالية والمساءلة الادارية فيها أن تقدم مقترحاتها الى لجنة التنسيق الادارية لكي تستعرضها في عام ١٩٩٤.

٦٨ - وكان هناك هدف هام لهذه العملية هو مساعدة الادارة العليا لمؤسسات النظام الموحد على تشكيل أفرقة ادارية باعتبارها عنصرا حاسما في الجهود الحالية لتنشيط الخدمة الميدانية الدولية. وركزت المقترحات المحددة الموضوعة لهذا الهدف على تعزيز الكفاءات الادارية والمهارات الأساسية، وعلى وضع عملية أكثر صرامة في استعراض الأداء، باعتبارها شرطا مسبقا هاما لأي نظام فعال للمكافأة على الأداء، ولخلق مناخ لتنظيم الأداء في النظام الموحد.

٦٩ - كما وافقت لجنة التنسيق الادارية بتوصية من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية على بيان لسياسة منع المضايقة الجنسية، واستعرضت المسائل الجارية المتعلقة بظروف توظيف الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة. وكما حدث في الماضي، استفادت اللجنة من مساهمات جاءت من رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ومن ممثلي هيئات الموظفين (اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين، ولجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لمنظومة الأمم المتحدة).

٢ - مسائل أخرى

٧٠ - وافقت لجنة التنسيق الادارية على أن تطبق في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة سياسة منظمة الصحة العالمية في عدم رعاية أية مؤتمرات دولية لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان التي تفرض قيودا قصيرة الأجل على سفر المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعلى الأشخاص المصابين بالإيدز. وتقضي هذه السياسة بأن لا تقوم منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى في المنظومة بأية رعاية أو مشاركة في الرعاية أو بأي دعم مالي للمؤتمرات أو الاجتماعات الدولية المعنية بالإيدز في البلدان التي تميز بين الداخلين اليها لمجرد اصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية.

باء - المسائل المالية

١ - الوضع المالي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٧١ - واصلت لجنة التنسيق الادارية خلال عام ١٩٩٣ اهتمامها بالحالة المالية لمؤسسات المنظومة واحتمالاتها، وأبدت اهتماما خاصا بمشكلة تأجيل دفع الاشتراكات في الميزانيات العادية ذات الأنصبة المقررة.

٧٢ - وأظهرت الاحصاءات التي جمعت برعاية لجنة التنسيق الادارية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أن المبالغ غير المدفوعة المستحقة لتلك السنة بموجب الميزانيات العادية ذات الأنصبة المقررة في أنحاء المنظومة تقارب ٣٠٠ ١ مليون دولار، أي أكثر من ٤٨ في المائة من مجموع الاشتراكات الذي يناهز ٦٩٠ ٢ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ، بلغت المتأخرات المتراكمة عن الاشتراكات المقررة لسنوات سابقة حوالي ٨٦٠ مليون دولار، أي نحو ٣٢ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٣. ورغم كثرة كبار المشتركين الذين تقيدوا بشدة بالتزاماتهم المالية، كانت المبالغ المستحقة على هؤلاء المستفيدين تقارب ١٥٠ مليون دولار من مجموع المبالغ غير المدفوعة لعام ١٩٩٣، وحوالي ١٩٥ مليون دولار من المتأخرات المتراكمة عن سنوات سابقة.

٧٣ - وينبغي قراءة هذه الأرقام في ضوء الأنظمة المالية لمؤسسات المنظومة، وهي تنص عموما على أن الاشتراكات المقررة واجبة ومستحقة الدفع في ١ كانون الثاني/يناير من السنة التي تخصها. وكما أشارت لجنة التنسيق الادارية في مناسبات سابقة، أدى نقص النقد الناشئ عن التأخر في سداد الاشتراكات المقررة، مع عدم التأكد من موعد استلام هذه المدفوعات، الى جعل عدد من المؤسسات تقوم بتخفيضات حادة في أنشطتها البرنامجية وهياكلها الأساسية للدعم. وقد أظهر استعراض أجرته اللجنة الاستشارية

المعنية بالمسائل الادارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية) في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن هذا قد استلزم من عدة مؤسسات ليس فقط أن تتبع هذا الاسلوب وإنما أن تدخل أيضا قيودا أكثر صرامة على أنشطتها.

٧٤ - وفيما يتعلق بالتبرعات، وهي تمثل جزءا كبيرا من البرامج التنفيذية للمؤسسات، علمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (شؤون المالية وشؤون الميزانية) أن البرنامج الإنمائي الذي يتلقى أكبر جزء من الموارد اللازمة لهذه البرامج في المنظومة قد اضطر الى اجراء تنقيح يقلل كثيرا من تقديراته للايرادات. وكان سبب ذلك انخفاض تبرعات عدة مانحين، وارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بالعملات الأخرى الواردة. وأبلغ البرنامج الإنمائي مكاتبه الميدانية ضرورة تخطيط برامجها على أساس افتراض الحصول على ٧٥ في المائة فقط من أرقام التخطيط الارشادية الثابتة والمقدرة لدورة البرمجة الخامسة.

٧٥ - وتقرر الاستمرار في استعراضات الحالة المالية لمؤسسات المنظومة في كل دورة نصف سنوية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (شؤون المالية وشؤون الميزانية).

٢ - معايير المحاسبة

٧٦ - وافقت لجنة التنسيق الادارية في خريف عام ١٩٩٣ على مجموعة معايير موحدة للمحاسبة في منظومة الأمم المتحدة وضعتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (شؤون المالية وشؤون الميزانية)، عملا بطلب ورد في مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وعرضت المعايير الموحدة على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عملا بمقررها ٤٤٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٧٧ - وكانت هذه المعايير الموحدة التي أعدت بالتعاون مع فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ومع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعكس الاسلوب المحاسبي المتعارف عليه، وتراعي أيضا الاحتياجات الخاصة لمؤسسات المنظومة. وأقيمت أساسا على المعايير التي أصدرتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وأكملتها توصيات هيئات مختصة من الفنيين المعنيين بالمحاسبة في القطاع الخاص.

٧٨ - وقد صممت المعايير الموحدة قدر المستطاع بحيث تضع معايير شاملة للمنظمة، والمتوقع أن يقتضي تطبيقها الكامل عددا معينا من التغييرات في الأنظمة والقواعد المالية لمؤسسات المنظومة، وفي النظم والتدابير المالية الموجودة. ولهذا فمن المتوقع أن تستغرق كامل عملية تكييفها مع أحكام المؤسسات

عدة سنين. وفي نفس الوقت، تقرر العمل بين المؤسسات للتنسيق بين التقارير والبيانات المالية على سبيل الأولوية، بحيث تكمل هذه المعايير. وكانت المعايير ذاتها موضع استعراض وتوسيع وتعديل حسب تطور الظروف، وفور اكتساب خبرة بتطبيق النص الحالي.

٧٩ - وقد أحاطت الجمعية العامة في قرارها ٢١٦/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ علما مع التقدير بالتقرير الذي قدم فيه الأمين العام هذه المعايير لكي تنظر فيها، وكرر طلبه السابق بمراعاتها عند إعداد البيانات المالية للمؤسسات خلال الفترة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كما طلبت تقريرا في دورتها الحادية والخمسين عن تطبيق هذه المعايير وتطورها.

٣ - الميزانيات البرنامجية للأنشطة ذات التمويل المشترك تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية

٨٠ - وفيما يتعلق باجراءات المتابعة بشأن استنتاجاتها عن أداء أجهزتها الفرعية (انظر الفرع أولا من هذا التقرير)، أجرت لجنة التنسيق الادارية عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية) استعراضا تفصيليا للاحتياجات من الميزانية بالنسبة للأجهزة الفرعية التي يتم تمويل أماناتها على أساس مشترك بين المنظمات. (في الحالات التي تقوم فيها المنظمات كل على حدة بتوفير خدمات الأمانة للهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية تكون التكاليف خاضعة لاجراءات وضوابط استعراض الميزانية للمنظمة المعنية). واستند الاستعراض الى المبدأ الذي يشترط وجود نمو حقيقي صفري في الميزانيات المشتركة بين المنظمات أو موارد الموظفين، ويتوخى السعي الحثيث نحو تحقيق الوفورات، حيثما أمكن، رهنا بامكانية إعادة تخصيص الموارد بين الميزانيات.

٤ - مسائل مالية أخرى

٨١ - قامت لجنة التنسيق الادارية أيضا، في سياق عملها بشأن مسائل الميزانية والمسائل المالية والمسائل ذات الصلة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بجملة أمور منها ما يلي:

(أ) استعرضت النفقات التي تكبدتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ بالنسبة الى التدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات في المواقع الميدانية وتقاسم تلك التكاليف عن طريق المنظمات المعنية؛

(ب) اعتمدت، استجابة لرسالة موجهة من رئيس فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الأمين العام، بصفته رئيسا للجنة التنسيق الادارية، بيانا بشأن مسألة المراجعة المستقلة للحسابات التي طلبها مانحو الأموال الخارجة عن الميزانية والاستعراضات الادارية التي طلبتها الدول. وقدم بيان لجنة التنسيق الادارية الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في الوثيقة A/48/587 (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)؛

(ج) تابعت التبادلات السرية المشتركة بين المنظمات بشأن ترتيبات الايداع والاستثمار، بغية تأمين الأصول النقدية للمنظمات؛

(د) درست التقدم الذي أحرزته المنظمات كل على حدة في وضع النظم والترتيبات في مجالات الاهتمام المشترك - وعلى وجه الخصوص نظم الحاسوب المالية والادارية ورسوم تكاليف الدعم للأنشطة الممولة عن طريق الصناديق الاستئمانية، والأحكام النموذجية لاتفاقات الصناديق الاستئمانية.

ثامنا - عناصر برنامج لجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩٤

٨٢ - ستواصل لجنة التنسيق الادارية، خلال العام، متابعة جهودها لتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في التعاون من أجل التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستشرع، كما أشير أعلاه، في اجراء استعراض شامل لمسائل السياسة المتعلقة بتقسيم العمل داخل المنظومة وامكانية وصول المنظومة الى الموارد.

٨٣ - وبغية تعزيز أثر وفعالية أعمالها، فإن لجنة التنسيق الادارية، على مدى العامين الماضيين، ركزت اهتمامها على عدد محدود من مجالات الأولوية في جدول الأعمال الدولي. وقد أولت عناية خاصة لاحتياجات الدعم للهيئات الحكومية الدولية، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وللمسائل التي يجري تناولها على نطاق المنظومة والمنبثقة عن كل من مرحلتي الإعداد والمتابعة بالنسبة للعمليات الحكومية الدولية الرئيسية.

٨٤ - ولذا، فإن لجنة التنسيق الادارية، لكي تكفل متابعة فعالة على نطاق المنظومة لمؤتمر قمة ريو قامت، بالاضافة الى إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، بالإبقاء على المسألة كبند دائم في جدول أعمالها هي. وسوف تستمر في ذلك في عام ١٩٩٤، آخذة في الاعتبار على نحو تام تطور أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وبالمثل، سوف يجري على المستوى المشترك بين الوكالات

تعزيز الدعم المقدم على نطاق المنظومة لمؤتمري السكان والمرأة ولمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، ورصده بصورة دقيقة.

٨٥ - ويشكل النهوض بحقوق الإنسان بعدا حاسما لولايات معظم مؤسسات المنظومة في مجالات اختصاص كل منها. وتسليما بأهمية الآثار المترتبة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ستعمل لجنة التنسيق الادارية، خلال السنة، على أن تضع المنظومة عناصر لاستراتيجية متضافرة لمتابعة ذلك المؤتمر.

٨٦ - ولجنة التنسيق الادارية اذ يساورها بالغ القلق لاستمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، واذ تأخذ في الاعتبار الاستعراض الأولي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي أجرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، ستولى الاهتمام على سبيل الأولوية، خلال السنة، لاستجابة المنظومة للتحدي المتمثل في تعزيز الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، استنادا الى الأعمال التحضيرية المتأنية عن طريق هيئاتها الفرعية والآليات الأخرى المعنية المشتركة بين الوكالات.

٨٧ - وبالاضافة الى ذلك، تعتزم لجنة التنسيق الادارية النظر مرة أخرى في الأعمال التحضيرية للاحتفال في عام ١٩٩٥، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهناك عدد من الوكالات المتخصصة التي ستحتفل أيضا بالذكرى السنوية لإنشائها فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وينبغي أن يستهدف نظر لجنة التنسيق الادارية في المسألة تعزيز التعاون والتنسيق الوثيقين بين مؤسسات المنظومة في وضع البرامج الخاصة بكل منها. والأهم من ذلك، ينبغي أن يمكن لجنة التنسيق الادارية من أن تحدد الأهداف المشتركة على نطاق المنظومة وأن تدرس كيفية استخدام الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة لإحداث تأييد شعبي أكبر لأعمال المنظومة، وتفهم أكثر شمولا وتوازنا للتحديات المعقدة التي تواجهها.

٨٨ - وفي اطار الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الادارية، توفر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة والواردة في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ٢٠٩/٤٨ زخما وتوجها جديدين للمشاورات المشتركة بين الوكالات داخل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بشأن السبل والوسائل لتعزيز فعالية واستجابة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وستولى مسألة تعزيز نظام المنسق المقيم اهتماما خاصا.

٨٩ - وهناك عدد من المسائل الحاسمة في المجال الاداري والمالي في جدول أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية في عام ١٩٩٤. وينبغي أن تسفر مناقشات اللجنة والاجراءات التي ستتخذها

بشأنها لجنة التنسيق الادارية عن تعزيز الهدف المتمثل في تحقيق ادارة أكثر فعالية وتماسكا للموارد المالية والبشرية المتاحة للمنظومة.

٩٠ - ومثلما حدث في الماضي، فإن التقرير الشامل السنوي المقبل للجنة سيتضمن ما ستسفر عنه هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية.

الحواشي

(أ) ستكون اختصاصات اللجنة، وفقا للتوصية ذات الصلة لفرقة العمل، هي أن تقدم المشورة والآراء المتعلقة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الى لجنة التنسيق الادارية بشأن نظم المعلومات والتكنولوجيا والخدمات، بما في ذلك إعداد المقترحات المتعلقة بالأولويات وما يترتب عليها من آثار عبر منظومة الأمم المتحدة، ووضع السياسات والمعايير والممارسات المقترحة لتأمين زيادة فرص الوصول الى المعلومات؛ وأن توصي بمجالات محدودة لتكنولوجيا المعلومات قد تحتاج الى التوحيد بقوة الزامية (مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والرموز الوصفية، وما الى ذلك)؛ وأن تقدم المشورة بشأن المجالات التي قد تعتمد فيها الممارسات الموصى بها، وبذلك تأخذ في الحسبان احتياجات كيانات معينة (وقد تشمل تلك المجالات ممارسات قواعد البيانات، وتنظيم السجلات والمحفوظات، وعمليات الانعاش في أعقاب الكوارث، وما الى ذلك)؛ وأن تستعرض معايير نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والممارسات التي توصي بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وأن توفر محفلا لتبادل المعلومات بين المنظمات؛ وأن توفر مستودعا الكترونيا عن تطورات نظم المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وأن تعد التقارير للجنة التنسيق الادارية بشأن مسائل ادارة المعلومات.

(٢) للاطلاع على النص الكامل للموجز الذي أعده الرئيس، انظر "تقرير السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية" (E/1994/4).

- - - - -